الجهاز المصرفي الجزائري من التأسيس إلى الإصلاح

1. تمهيد

يُعدّ الجهاز المصرفي الجزائري أحد الأعمدة المركزية في إدارة الاقتصاد الوطني، لأنه يضطلع بوظائف تعبئة الادخار، وتوجيه التمويل نحو الاستثمار والاستهلاك، وتوفير خدمات الدفع، والمساهمة في تنفيذ السياسة النقدية. ولا يمكن فهم واقعه الراهن دون العودة إلى تطوره التاريخي الذي ارتبط بتحولات كبرى عرفتها الجزائر منذ الاستقلال: بناء السيادة النقدية، الاقتصاد الموجه، ثم الإصلاحات التدريجية باتجاه اقتصاد أكثر انفتاحًا وتنافسية، وصولًا إلى تحديث الإطار القانوني لمواكبة الرقمنة وتطور الخدمات المالية.

2. مفاهيم أساسية :

قبل المرور للتاريخ، من الضروري ضبط بعض المفاهيم:

- **البنك المركزي** :مؤسسة عمومية تتولى إصدار النقد (وفق الإطار القانوني)، إدارة السياسة النقدية، الإشراف على النظام البنكي، المساهمة في الاستقرار المالي، وتنظيم جزء مهم من علاقات البلاد المالية مع الخارج(كما تم ذكره في المحاضرة سابقا).
- **البنوك التجارية/بنوك الإيداع** :مؤسسات تقوم بتجميع الودائع ومنح القروض وتقديم خدمات الدفع والمنتجات البنكية المختلفة.
- **الرقابة المصرفية** :منظومة قواعد وأجهزة تهدف إلى ضمان سلامة البنوك، حماية المودعين، والحد من المخاطر النظامية.
- **الإصلاح المصرفي** :لا يعني فقط تغيير القوانين، بل يشمل أيضًا تغيير نمط التمويل، آليات منح القروض، استقلالية البنك المركزي، قواعد الحوكمة، ودخول فاعلين جدد (بنوك خاصة، خدمات دفع، رقمنة...).

3. المرحلة الأولى: بناء السيادة النقدية وتأسيس المؤسسات (1962–أواسط الثمانينيات)

بعد الاستقلال، واجهت الجزائر تحدي بناء مؤسساتها المالية والنقدية لضمان السيادة الاقتصادية. في هذا السياق تم تأسيس بنك الجزائر كبنك مركزي للدولة، وتدريجيًا تشكلت البنية البنكية في إطار نموذج اقتصادي قائم على التخطيط ودور قوي للدولة.

كخطوة أولى بدأت الجزائر في عملية بناء النظام المصرفي بتأسيس مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية التي تخدم مصالح التنمية .واتخذت عدة إجراءات تهدف لترسيخ السيادة الوطنية للدولة الجزائرية في مجال النقد والمال أهمها:

- إنشاء الخزينة الجزائرية وفصلها عن الخزينة الفرنسية بتاريخ 29 أوت. 1962
- 2.إنشاء البنك المركزي الجزائري بتاريخ 13 - ديسمبر 1962 ، كما أنشأت العملة ال وطنية تحت اسم الدينار
- الجزائري في 10 أفريل. 1964
- إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية CAD في 07 ماي 1963 ، ثم تحول إلى بنك BAD في 1972 ؛
- إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP في 10 أوت 1964 ، مهمته جمع المدخرات الصغيرة للعائلات
- والأفراد لتمويل السكن وقروض الجماعات المحلية ثم تحول إلى بنك وطني للإسكان في 1971 بقرار من وزارة المالية.
- تأميم البنوك التجارية :بسبب امتناع البنوك الأجنبية عن تمويل المؤسسات العامة الوطنية، قامت الجزائر بتأميمها بدمج مجموعة من البنوك التي كانت متواجدة، وبذلك أنشأ كل من:
- البنك الوطني الجزائري : BNA في 13 جوان 1966 ، مهمته تمويل القطاع الاقتصادي عموما والعمليات

المصرفية التقليدية.

- القرض الشعبي الجزائري : CPA في 29 ديسمبر 1966 ، يمارس جميع العمليات المصرفية، إضافة إلى تمويل السياحة والبناء والري والصيد البحري، وكذلك الصناعة التقليدية والمهن الحرة.
- البنك الخارجي الجزائري : BEA في 01 أكتوبر 1964

تميزت هذه المرحلة بخصائص أهمها:

- هيمنة القطاع العمومي على النشاط البنكي والتمويلي.
- ارتباط التمويل بالأهداف الاقتصادية للدولة (خاصة تمويل المؤسسات العمومية والمشاريع الكبرى).
- محدودية المنافسة البنكية، وضعف تنوع المنتجات والخدمات مقارنة بما سيظهر لاحقًا.
- اعتماد كبير على آليات إدارية في توجيه الائتمان بدل آليات السوق والمخاطر/الربحية.

من منظور تاريخي، يمكن اعتبار هذه الفترة مرحلة "التأسيس" حيث كان الهدف الأساسي هو بناء مؤسسات مالية وطنية قادرة على خدمة النموذج الاقتصادي السائد أكثر من تطوير سوق مالي تنافسي.

4. المرحلة الثانية: بوادر الإصلاح وإعادة تنظيم وظيفة البنك المركزي (قانون 86-12 لسنة 1986)

مع منتصف الثمانينيات، وبفعل التحولات الاقتصادية الداخلية والخارجية، برزت الحاجة إلى إصلاح النظام المالي والمصرفي، خصوصًا فيما يتعلق بدور البنك المركزي وعلاقته بالخزينة العمومية وطريقة إدارة السياسة النقدية والائتمان.

جاءت هذه المرحلة لتؤسس لبداية إعادة النظر في:

- كيفية ضبط الكتلة النقدية وتمويل الاقتصاد.
- دور البنك المركزي في تحديد السياسة النقدية بدل أن يكون دوره محدودًا في التنفيذ الإداري.
- ضبط العلاقة بين تمويل الخزينة ومتطلبات الاستقرار النقدي.

وتم في فترة الثمانينات انشاء كل من :

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية : (BADR) في 13 مارس 1982 ، لتمويل الأنشطة الفلاحية والصناعات التقليدية والحرفية.
- بنك التنمية المحلية : (BDL) في 30 أفريل 1985 لتمويل عمليات الاستثمار المخططة من طرف الجماعات المحلية.

ورغم أهمية هذه الخطوة، فإنها كانت "تمهيدية" أكثر من كونها تحولًا نهائيًا، إذ استمرت الحاجة إلى نص قانوني أشمل يعيد بناء المنظومة على أسس أكثر وضوحًا.

5. المرحلة الثالثة: الإصلاح الهيكلي وإطار "النقد والقرض" (قانون 90-10 لسنة 1990)

تُعد سنة 1990 محطة محورية في تاريخ الجهاز المصرفي الجزائري، حيث جاء قانون النقد والقرض ليضع إطارًا أكثر شمولًا لتنظيم بنك الجزائر والنظام البنكي. ويمكن تلخيص دلالات هذه المرحلة في نقاط:

- الانتقال من تنظيم إداري تقليدي إلى تنظيم قانوني أكثر تفصيلاً لنشاط النقد والقرض.
- تعزيز قواعد تنظيم المهنة البنكية، وفتح المجال تدريجيًا لتحولات في طبيعة النشاط البنكي.
- إرساء قواعد أوضح للرقابة البنكية، بما ينسجم مع فكرة الاستقرار المالي وحماية المودعين.

عمليًا، سمح هذا الإطار ببدء مسار تحديث القطاع، لكنه اصطدم في التطبيق بتحديات بيئية: طبيعة الاقتصاد، وضعية المؤسسات، تطور المخاطر، ومحدودية الأدوات البنكية الحديثة آنذاك.

6. المرحلة الرابعة: تحديث الإطار بعد 2003 وتعزيز الاستقلالية والحوكمة (أمر 03-11 وتعديلاته)

في بداية الألفية، برزت الحاجة إلى إعادة تنظيم مجال النقد والقرض في ضوء تراكم التجربة السابقة وتغيرات الاقتصاد والمالية العالمية. جاء الأمر 03-11 في هذا السياق، ثم تبعته تعديلات مهمة لاحقًا عززت مكانة البنك المركزي وحوكمة تسييره. تميزت هذه المرحلة بما يلي:

- توضيح أكبر لأجهزة إدارة البنك المركزي (المحافظ، مجلس الإدارة، آليات الرقابة الداخلية/الخارجية).
- تقوية الطابع الاحترازي للرقابة المصرفية.
- محاولة جعل السياسة النقدية أكثر انتظامًا واتساقًا مع أهداف الاستقرار.

كما شهدت هذه المرحلة توسعًا تدريجيًا في الخدمات البنكية والوسائل الإلكترونية للدفع، رغم أن وتيرة التحديث ظلت متفاوتة بين فترات وأخرى.

7. المرحلة الخامسة: إصلاحات حديثة وتحديات الرقمنة والخدمات المالية الجديدة (قانون 23-09 لسنة 2023)

في السنوات الأخيرة، لم يعد التحدي المصرفي محصورًا في "بنوك تقليدية" فقط، بل ظهر بوضوح تحدي الرقمنة، خدمات الدفع، التكنولوجيا المالية، ومتطلبات الشفافية والحوكمة الحديثة. ضمن هذا السياق جاء قانون نقدي ومصرفي جديد سنة 2023 كاستجابة لتطورات عميقة، ويمكن فهمه تاريخيًا باعتباره "جيلًا جديدًا" من الإصلاحات يركز على:

- تحديث قواعد الحوكمة والشفافية.
- توسيع وتنظيم نطاق الفاعلين الجدد (مثل مقدمي خدمات الدفع والبنوك الرقمية).
- دعم الإشراف والرقابة لمسايرة المخاطر المستجدة (مخاطر تكنولوجية، امتثال، غسل أموال، مخاطر سيبرانية...).
- ربط الإصلاح البنكي بهدف تحسين الوساطة المالية وتطوير الشمول المالي.

ويمثل هذا التحول امتدادًا للمسار الإصلاحي، لكنه أيضًا يعكس انتقالًا في طبيعة القطاع نفسه: من قطاع تمويل "تقليدي" إلى قطاع يدمج الخدمات الرقمية ومعايير الحوكمة الحديثة.

يبيّن تاريخ الجهاز المصرفي الجزائري أنه انتقل من مرحلة التأسيس وبناء السيادة النقدية، إلى مراحل إصلاح متعددة هدفت إلى تحديث وظائف البنك المركزي، تنظيم الائتمان، تقوية الرقابة البنكية، ثم مواكبة التحولات الرقمية والفاعلين الجدد في الخدمات المالية. وفي التحليل الأكاديمي، فإن نجاح الإصلاح لا يقاس بالنصوص وحدها، بل بمدى تطبيقها وتحولها إلى ممارسات: جودة الحوكمة، كفاءة منح القروض، تنويع المنتجات، تطوير المدفوعات، وتحسن الثقة في النظام المالي.

- **الهيكل المصرفي الجزائري :**

1. البنوك :

الفئة	المؤسسات	ملاحظات
البنوك العمومية	بنك الجزائر الخارجي – BEA	تمويل التجارة الخارجية
	القرض الشعبي الجزائري – CPA	تمويل الأفراد والمؤسسات الصغيرة
	البنك الوطني الجزائري – BNA	بنك شامل
	بنك الفلاحة والتنمية الريفية – BADR	تمويل القطاع الزراعي
	بنك التنمية المحلية – BDL	تمويل السكن والعقار
	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – CNEP-Banque	الادخار وتمويل السكن
البنوك الخاصة والأجنبية	Société Générale Algérie	خدمات متنوعة
	BNP Paribas El Djazair	من أكبر البنوك الخاصة
	Gulf Bank Algeria (AGB)	بنك خليجي
	Arab Bank – Algeria	فرع بنك عربي
	Natixis Algérie	بنك فرنسي
	Fransabank Algérie	بنك لبناني
	Bank ABC Algeria	بنك عربي دولي
البنوك الإسلامية	Al Salam Bank Algeria	متوافق مع الشريعة
	Al Baraka Bank Algeria	منتجات إسلامية
	نوافذ الصيرفة الإسلامية بالبنوك العمومية	BEA Islamic – CPA Islamic – BADR Islamic – BNA Islamic

2. المؤسسات المالية :

الفئة	المؤسسات	ملاحظات
شركات التأمين	SAA	تأمين عام
	CAAT	تأمين النقل
	CAAR	تأمين المخاطر المتنوعة
	Alliance Assurances	شركة خاصة
	AXA Algeria	شركة عالمية
	Macir Vie	تأمينات الحياة
مؤسسات القرض الإيجاري (Leasing)	SLA	تمويل إيجاري
	Maghreb Leasing Algérie	تمويل معدات
	El Djazair Leasing	تمويل المؤسسات
مؤسسات مالية أخرى	FGAR	ضمان قروض المؤسسات الصغيرة
	FNI	تمويل المشاريع الكبرى
	صندوق الضمان العقاري	ضمان القروض السكنية
	بريد الجزائر (CCP – Edahabia)	خدمات مالية غير مصرفية
شركات الدفع الإلكتروني والفينتك	محافظ إلكترونية – CIB – BeePay	حلول دفع إلكتروني

المصادر:

- الشروق أونلاين (قائمة 20 بنكاً) :نوع :مقال صحفي، 23جانفي 2025.
- الجريدة الرسمية (عدد 65، 2025)
- الشروق أونلاين (قائمة 20 بنكاً)، مقال صحفي، 23 جانفي 2025.
- الجريدة الرسمية (عدد 65، 2025)
- جواد عفاف، قروي سميرة ، اللجان المستحدثة بموجب القانون 09/23 في النظام المصرفي (لجنة الإستقرار المالي و اللجنة الوطنية للدفع)، مقال بمجلة البحوث في العقود و قانون الأعمال، الجزائر، 2024